

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
الإيكولوجية


الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة الثالثة

بون، ألمانيا، ١٢-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

برنامج العمل الأولي للمنبر: وثائق تحديد نطاق

التقييمات الإقليمية، وتدهور الأراضي واستصلاحها

ووضع مفاهيم للقيم

تقرير بشأن عملية تحديد النطاق لمجموعة من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية
(النتائج ٢ (ب))

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - طلب الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية في دورته الثانية من فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب الاضطلاع بعملية تحديد
نطاق مجموعة من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر المنصوص عليها في
المرفق بالمقرر م ح د-٣/٢. وتنفيذاً لهذا الطلب، أشار الفريق والمكتب إلى أن الإجراءات لم تنص على إجراء
عملية تحديد نطاق إقليمية، ولكنها نصت على إجراء عملية تحديد نطاق أولية وعملية تحديد نطاق كاملة.
وأخذ قرار للاستجابة لطلب الاجتماع العام بإجراء عملية تحديد نطاق كاملة بغية الالتزام بالجدول الزمني
لإنجاز برنامج العمل الوارد في المرفق الأول بالمقرر م ح د-٥/٢ (المرفق الأول، الشكل الثاني). وينص الجدول
الزمني على إجراء تحديد نطاق مجموعة من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية (النتائج ٢ (ب)) في عام
٢٠١٤، وأن تبدأ مرحلة التقييم في عام ٢٠١٥.

٢ - ولعدة أسباب أراد فريق الخبراء المتعدد التخصصات أن ييسر للاجتماع العام عملية البداية المبكرة للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتعتبر هذه المجموعة من التقييمات أداة رئيسية لتنفيذ مهام المنبر، نظراً لأنها تتعلق ببناء القدرات، وتكوين المعارف، ووضع أدوات لدعم السياسات. علاوة على ذلك، تتسم هذه التقييمات بأهمية بالغة في تعزيز المبدأ العملي للمنبر الرامي إلى ضمان الاستخدام الكامل للمعارف الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك ضمان اتباع النهج المنطلق من القاعدة. وتعتبر التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية مساهمة هامة في التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٣ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، واستجابة لطلب الاجتماع العام، دعا رئيس المنبر الحكومات وأصحاب المصلحة إلى ترشيح خبراء لتحديد نطاق مجموعة من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وذلك تنفيذاً للنتائج ٢ (ب) من نواتج برنامج العمل لكل مجموعة إقليمية من المجموعات الخمس داخل الأمم المتحدة: وهي الدول الأفريقية، ودول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية، ودول أخرى. وفي الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المتعدد التخصصات المنعقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، اختار الفريق والمكتب ٢٥ خبيراً من مرشحي الحكومات وأصحاب المصلحة من كل مجموعة إقليمية وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر. واقترح الفريق والمكتب أيضاً دعوة مجموعة من المؤسسات الإقليمية الرئيسية لسد بعض الثغرات التي حُددت في مجال خبرات المرشحين. وترد قائمة المشاركين على الموقع الشبكي للمنبر (www.ipbes.net).

٤ - وبغية تعزيز التكامل على نطاق المناطق، عُقد اجتماع مشترك بشأن تحديد النطاق الإقليمي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في باريس. وكان الهدفان الرئيسيان للاجتماع هما:

(أ) وضع خيارات هيكل ونهج للتقييم الإقليمي والتقييم دون الإقليمي استناداً إلى الاعتبارات الاجتماعية والإيكولوجية؛

(ب) وضع النطاق المقترح للتقييمات، بما في ذلك المسائل العامة المشتركة فيما بين الأقاليم، فضلاً عن مسائل أكثر تحديداً بالنسبة لكل منطقة/منطقة دون إقليمية.

٥ - وفي سياق التحضير للاجتماع، وضع المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وثيقة توجيهات وفقاً لعملية تحديد النطاق المنصوص عليها في المرفق بالمقرر م ح د-٣/٢. وقُدمت مسودة وثيقة التوجيهات للدول الأعضاء والمراقبين لاستعراضها في حزيران/يونيه ٢٠١٤ كمساهمة في الاجتماع الإقليمي المشترك لتحديد النطاق، وتم توزيع الوثيقة بصيغتها النهائية في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٤. تم بلوغ كل أهداف الاجتماع (أنظر الفرع ثانياً والفرع ثالثاً أدناه). وقُدمت حصيلة الاجتماع الإقليمي المشترك لتحديد النطاق، وهي مشروع تقرير عن عملية تحديد النطاق الإقليمي، وخمسة مشاريع تقارير عن تحديد النطاق الإقليمي، للدول الأعضاء والمراقبين، والخبراء في مجال تحديد النطاق لاستعراضها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي سياق الاستعراض، طُلب تقديم المزيد من المساهمات في عملية تحديد النطاق الإقليمي، وقد وضعت هذه المساهمات في الاعتبار أدناه.

ثانياً - الخيارات بالنسبة لهيكل ونهج التقييم الإقليمي والتقييم دون الإقليمي

٦ - يحدد هذا الفرع نتيجة المناقشات بشأن الخيارات بالنسبة لاختيار المناطق للتقييمات الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي اشتملت على ثلاثة مكونات، وهي الهيكل الإقليمي الشامل (الفقرات من ٧ إلى ٩)، والنظم الإيكولوجية القطبية (الفقرة ١٠)، والنظم الإيكولوجية البحرية (الفقرة ١١).

٧ - وحدد اجتماع تحديد النطاق الإقليمي المعايير التالية لاختيار الهيكل الإقليمي ودون الإقليمي للتقييمات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية:

(أ) الخصائص البيولوجية؛

(ب) القرب الجغرافي؛

(ج) أوجه التشابه والحواجز الإيكولوجية والمناخية؛

(د) النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، والسمات الإيكولوجية المشتركة، مثل الأنواع المهاجرة؛

(هـ) حالات الاعتماد المتبادل على خدمات النظم الإيكولوجية، مثل المياه، ومستجمعات المياه، وإنتاج الغذاء؛

(و) أوجه التشابه الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والتاريخي، واللغوي، بما في ذلك الآليات، والمؤسسات، والعمليات الإقليمية القائمة.

٨ - وعلى أساس هذه المعايير، نظر الاجتماع الإقليمي لتحديد النطاق في اثنين من الخيارات بالنسبة لهيكل التقييم الإقليمي ودون الإقليمي على النحو المبين في وثيقة التوجيهات التي أعدت للاجتماع:

(أ) نهج قائم على المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة: أفريقيا (شمال أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، وغربي المحيط الهندي)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (جنوب المحيط الهادئ، وشمال شرق آسيا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، وغرب آسيا)؛ وأوروبا الشرقية (أوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية)؛ وأوروبا الغربية ودول أخرى (المنطقة الأسترالية الآسيوية، وأمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية)؛

(ب) نهج جغرافي يشمل البلدان والأقاليم والمناطق الساحلية داخل نطاق الولاية الوطنية، ويشمل المناطق والمناطق دون الإقليمية التالية: أفريقيا (شمال أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا والجزر المجاورة، وغرب أفريقيا، والجنوب الأفريقي)؛ والأمريكتان (منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية)؛ وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا، وشمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وغرب آسيا)؛ وأوروبا وآسيا الوسطى (آسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الوسطى والغربية).

٩ - وبعد مناقشة مكثفة لخيارات هيكل ونهج التقييم الإقليمي ودون الإقليمي، أوصى الاجتماع المعني بتحديد النطاق باختيار النهج الجغرافي على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ب) كخيار للتقييمات الإقليمية المقترحة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وترد بناء على ذلك مجموعات البلدان في المرفق.

١٠ - ونظر الاجتماع بعد ذلك في كيفية تقييم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المناطق القطبية. وأوصى بما يلي: (أ) ضم المناطق القطبية إلى المناطق الجغرافية للأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى. وسينطوي ذلك على التنسيق مع مجلس المنطقة القطبية الشمالية، وأخذ عمله الجاري في الاعتبار؛ (ب) استكشاف تقييم للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أنتاركتيكا بالتعاون مع هيئات^(١) معاهدة أنتاركتيكا.

١١ - ونظر الاجتماع أيضاً في خيارات لتقييم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في البيئة البحرية. ويقضي الخيار الذي اقترحته حلقة العمل المعنية بتحديد النطاق بضم المناطق الساحلية الواقعة في نطاق الولاية الوطنية إلى المناطق الجغرافية لأفريقيا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى. وينطوي هذا الخيار أيضاً على إنشاء منطقة خامسة للمحيطات المفتوحة مع التركيز على المناطق الواقعة خارج نطاق المناطق الإقليمية أو الاقتصادية الخالصة، مثل شمال المحيط الأطلسي، وجنوب المحيط الأطلسي، وشمال المحيط الهادئ، وجنوب المحيط الهادئ، والمحيط الهندي و"أعمق البحار والمحيط المفتوح". وستشمل منطقة المحيطات هذه المحيط المتجمد الشمالي، والمحيط الجنوبي، والبحار الداخلية (مثل البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر البلطيق، وبحر قزوين) التي تحيط بها مناطق عديدة، وذلك من أجل تقييمها ككيان واحد. وسيجري التقييم بالتعاون مع هذه المناطق. وفيما يتعلق بالبيئة البحرية، ستستفيد التقييمات الإقليمية من نواتج العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبصفة خاصة الرصد الأول للمحيطات، كما أنها ستكمل هذه العملية وستساهم في نواتجها.

١٢ - وعلى أساس نتائج الاجتماع الإقليمي المشترك، يقترح فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب تقييم ما مجموعه خمس مناطق كجزء من التقييم الإقليمي: المناطق البرية المحددة في الفقرة ٨ (ب) أعلاه، ومنطقة محيط مفتوح واحدة. وستشمل المناطق البرية الأربع مناطق ساحلية داخل نطاق الولاية الوطنية والمنطقة القطبية الشمالية. وستبرز التقييمات الإقليمية العناصر دون الإقليمية المشتركة، والاختلافات، والخصوصيات، فضلاً عن الاعتبارات العابرة للحدود، والمشاركة بين المناطق دون الإقليمية والمناطق الإقليمية.

١٣ - وفي أعقاب استعراض نتائج الاجتماع الإقليمي المشترك الذي أجرته الحكومات وأصحاب المصلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اقترحت بعض الحكومات إبلاء المزيد من الاعتبار للنهج دون الإقليمي داخل المنطقة الواحدة، بما في ذلك مسألة ما إذا كان يمكن إبعاد وفصل منطقة دون إقليمية من عملية التقييم الإقليمي. ومن المتوقع أن يحدد الاجتماع العام الحدود الجغرافية لأي تقييم دون إقليمي إضافي منفصل إذا كان هذا التقييم دون الإقليمي ينبغي أن يكون جزءاً من برنامج العمل (الناتج ٢ (ب)).

ثالثاً - النطاق المقترح للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية

١٤ - وضع أيضاً الاجتماع الإقليمي المشترك المعني بتحديد النطاق مشاريع تقارير لتحديد النطاق للتقييمات الإقليمية الخمسة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وتشمل تقارير تحديد النطاق المسائل العامة المشتركة فيما بين المناطق، فضلاً عن مسائل أكثر تحديداً بالنسبة لكل منطقة.

(١) تتسم اللجنة العلمية للبحوث الخاصة بأنتاركتيكا، وهي لجنة تابعة للمجلس الدولي للعلم، بالأهمية في هذا الشأن.

١٥ - وتقدم تقارير تحديد النطاق التقييمات الإقليمية في إطار برنامج العمل. ووفقاً للجدول الزمني لبرنامج العمل، سُنجز التقييمات الإقليمية في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، وستُقدم للاجتماع العام في دورته الخامسة (IPBES-2/5)، المرفق الأول، الشكل الثاني). غير أن المكتب والفريق وفريق خبراء تحديد النطاق أوصوا بأن تمتد فترة العملية على مدى ثلاث سنوات بدلاً من سنتين، على أن تكتمل التقييمات الإقليمية في عام ٢٠١٧، وتُقدم للاجتماع العام في دورته السادسة. ومن شأن ذلك أن يتيح المزيد من الوقت لترشيح واختيار الرؤساء، والمؤلفين، ومحري المراجعة، وإنشاء وحدات دعم تقنية، وإدماج جهود بناء القدرات، وإنشاء البيانات الضرورية، ودعم المعارف الأصلية والمحلية. كما سيتيح ذلك أيضاً المزيد من الوقت لإعداد مشاريع التقارير، واستعراضات الأقران، والنظر في تقارير وموجزات التقييم بواسطة مقرري السياسات. ومن المتوخى أن تكون المدخلات والنتائج المستقاة من التقييمات الإقليمية بمثابة مساهمة بالغة الأهمية للتقييم العالمي (النتائج ٢ ج)). ومن شأن التداخل بين التقييمات الإقليمية والعالمية على مدى سنتين أن يعزز الفرص من أجل تحقيق المزيد من الاتساق والتفاعلات فيما بينها.

١٦ - ويحدد مشروع التقرير العام لتحديد النطاق للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1) العناصر التالية بالنسبة لكل المناطق: النطاق، والحدود الجغرافية، والأساس المنطقي، والمنافع، والافتراضات؛ ومخطط الفصول، ومجموعات البيانات الرئيسية، والشراكات الاستراتيجية، والمبادرات، والهيكلة التشغيلية، والعملية والجدول الزمني، وتقدير التكاليف، والاتصالات والتواصل، وبناء القدرات.

١٧ - ونظر الاجتماع الإقليمي المشترك بتمعن في وضع هيكل عام للفصول التي ينبغي إبرازها في مشاريع تقارير تحديد النطاق. وارتى أن التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية لا ينبغي أن تسعى بالضرورة إلى أن تشمل كل المسائل، وأن تركز بدلاً من ذلك على مساهمة التنوع البيولوجي في رفاه الإنسان، والتنمية المستدامة. ولهذا السبب، أوصى بأن يركز التحليل على خدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية في المناطق والمناطق دون الإقليمية. وفي سياق التباحث بشأن الإطار المفاهيمي للمنبر، ينبغي أن يبدأ التحليل بالصناديق الخاصة "بنوعية الحياة الطبيعية"، "ومنافع الطبيعة للإنسان"، وأن يواصل في اتجاه معاكس لعقارب الساعة ماراً "بالطبيعة"، والمحرركات إلى أن يبلغ التحليل المتكامل للاستجابات.

١٨ - وعلى أساس هذا النهج، سُنقيم التقييمات الإقليمية ما يلي من منظور منافع الطبيعة للإنسان:

(أ) قيم منافع الطبيعة للإنسان، بما في ذلك ترابط العلاقة بين التنوع البيولوجي، ووظائف النظم الإيكولوجية، وفوائدها للمجتمعات، فضلاً عن حالة سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، واتجاهاتها، ودينامياتها في المستقبل أو هياكل الطبيعة باستخدام هذا التحليل لتحديد محور تركيز الفصول اللاحقة؛

(ب) الحالة والاتجاهات (في الماضي، والحاضر، والمستقبل) للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك التنوع الهيكلي والوظيفي للنظم الإيكولوجية، والتنوع الجيني؛

(ج) حالة العوامل المحركة المباشرة وغير المباشرة واتجاهاتها، وأوجه الترابط بين هذه العوامل؛

(د) المخاطر في المستقبل المرتبطة بالعوامل المحركة غير المباشرة والمباشرة، والطبيعة (التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية)، ومنافع الطبيعة للإنسان (خدمات النظم الإيكولوجية)، ونوعية الحياة الطبيعية (رفاه الإنسان) إتاحة مستقبل اجتماعي - اقتصادي معقول لكل منها؛

(هـ) فعالية الاستجابات وأنشطة التدخل في مجالي السياسات والإدارة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وأهدافها للتنوع البيولوجي المحددة في آيشي، اليابان، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي وُضعت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٩ - علاوة على ذلك، أوصى الاجتماع الإقليمي المشترك بأن يكون التقييم الإقليمي ودون الإقليمي وثيق الصلة بالنواتج التالية لبرنامج العمل:

(أ) ستستفيد التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية من دليل إنتاج التقييمات وتكاملها من جميع المستويات وعبرها (الناتج ٢ (أ)). ويحدد الدليل الشامل للتقييم (أنظر IPBES/3/INF/4) الجوانب الرئيسية، مثل التعامل مع المقياس والمؤشرات باستخدام مصطلحات عدم اليقين، والمنهجيات الرئيسية (تحليل السيناريو، والنظر في القيمة)، وأدوات ومنهجيات دعم السياسات، وتحديد الاحتياجات في مجال القدرات، والثغرات في المعارف، والبيانات، والبروتوكولات الخاصة بإدماج نظم المعارف المتنوعة؛

(ب) وستستفيد التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية من المنهجيات والمفاهيم الرئيسية التي وضعتها مختلف أفرقة الخبراء وأفرقة العمل، مثل وضع الإطار المفاهيمي للقيم (الناتج ٣ (د))، والسيناريوهات (الناتج ٣ (ج))، والعمل باستخدام المعارف الأصلية والمحلية (الناتج ١ (ج))، وأدوات ومنهجيات دعم السياسات (الناتج ٤ (ج)). وستحدد هذه العناصر في الأدلة الخاصة بكل منها (أنظر IPBES/3/INF/7، IPBES/3/INF/2، IPBES/3/INF/5، وIPBES/3/5)، مع موجزات متضمنة في دليل التقييمات؛

(ج) وستدعم أفرقة العمل المعنية ببناء القدرات، ونظم المعارف الأصلية والمحلية، والمعارف والبيانات عملية التقييمات الإقليمية، كما ستتفاعل معها. وستستفيد التقييمات الإقليمية من المساهمات المالية والعينية التي سُنَّس في إطار الناتج ١ (أ)، وستستفيد أنشطة بناء القدرات من المساهمات المالية والعينية التي سُنَّس في إطار الناتج ١ (ب)، كما ستكون هناك استفادة من مساهمات المعارف الأصلية والمحلية وغيرها من المعارف التي سُنَّس في إطار الناتج ١ (ج) والناتج ١ (د).

٢٠ - وكان هناك إدراك بأنه من أجل تنفيذ التقييم الإقليمي/دون الإقليمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ينبغي أن تكون أفرقة المؤلفين متعددة التخصصات (هناك حاجة مثلاً إلى أن تضم هذه الأفرقة علماء في مجال الطبيعة، وخبراء اقتصاديين، وغيرهم من الخبراء في مجال العلوم الاجتماعية، والمحامين/الخبراء في مجال السياسات). وينبغي أن تضم أفرقة المؤلفين المذكورة أفراداً يتمتعون بالمعارف الأصلية والمحلية الحقيقية، فضلاً عن العلماء ذوي الخبرة والممارسات الجيدة في مجال العمل باستخدام هذه النظم المعرفية. وسيتم ترشيح واختيار أفرقة المؤلفين لإجراء التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للمقرر م ح د-٣/٢. وتُجدر الإشارة إلى أن التقييمات تتيح فرصة بناء القدرات في المستقبل باتاحتها لمشاركة المهنيين الشباب.

٢١ - ويبرز مشروع التقرير العام لتحديد النطاق الوارد في مرفق مذكرة الأمانة عن مشروع هذا التقرير للتقييمات الإقليمية/دون الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1) تقييم الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية لمواضيع المنتدى ذات الأولوية الخاصة بتدهور الأراضي واستصلاحها، والأنواع الغريبة الغازية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وفي تقرير الأمين التنفيذي عن تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ (IPBES/3/2)، يقدم فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب العديد من الخيارات بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي يقترح الإدراج الكامل لبعض أو كل المواضيع في التقييمات

الإقليمية/دون الإقليمية والعالمية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وأن تأخذ التقييمات هذه المواضيع في الاعتبار بدلاً من إنجازها بشكل منفصل بوصفها تقييمات مواضيعية.

٢٢ - علاوة على ذلك، وكما أُشير إليه في تقرير الأمين التنفيذي (IPBES/3/2) ومذكرة الأمانة عن تحديد النطاق الأولي للتقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/9)، سيستفيد التقييم العالمي من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولهذا الغرض، سيُتخذ عدد من الخطوات لتعزيز الاتساق، بما في ذلك خطوات بشأن مواءمة المؤشرات، والمفاهيم، والمصطلحات (أنظر IPBES/3/6/Add.1). ويُقترح، على سبيل المثال، أن يضم فريق الخبراء الذي يتم اختياره لتحديد نطاق التقييم العالمي الرؤساء المشاركين لكل عملية تقييم إقليمي.

٢٣ - وفي أثناء استعراض الدول الأعضاء والمراقبين لمشاريع وثائق تحديد النطاق الإقليمي، أُقترح بأن المناطق دون الإقليمية ربما تكون مهمة بإجراء تقييماتها الخاصة. ويمكن أن يساعد التقرير العام لتحديد النطاق للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية المذكورة أعلاه المناطق دون الإقليمية على إعداد وثائقها الخاصة لتحديد النطاق إذا وافق الاجتماع العام على ذلك. ويمكن أيضاً أن يكون التقرير العام دليلاً مفيداً بالنسبة للتقييمات الأخرى بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تُنجز على مستويات أخرى، بما في ذلك المستويات الوطنية.

٢٤ - وترد نتائج الاجتماع الإقليمي المشترك، وعملية الاستعراض في الإضافة المرفقة بهذه المذكرة كما يلي:

(أ) مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المشتركة بين جميع التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية (IPBES/3/6/Add.1)؛

(ب) مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا (IPBES/3/6/Add.2)؛

(ج) مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للأمريكتين (IPBES/3/6/Add.3)؛

(د) مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لآسيا والمحيط الهادئ (IPBES/3/6/Add.4)؛

(هـ) مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأوروبا وآسيا الوسطى (IPBES/3/6/Add.5)؛

(و) مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للمحيطات المفتوحة (IPBES/3/6/Add.6).

٢٥ - وقد يرغب الاجتماع العام في أن ينظر أولاً في التقرير العام لتحديد النطاق للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1)، ومشروع التقرير التكميلي للتقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للمحيطات المفتوحة (IPBES/3/6/Add.6). وقد يرغب الاجتماع العام بعد ذلك في دعوة المناطق إلى أن تنظر، في إطار مناقشات إقليمية في مشاريع التقارير التكميلية لتحديد النطاق الخاصة بكل منها (IPBES/3/6/Add.2-5)، وتقديم المشورة للاجتماع العام بشأن هذه المسائل الإقليمية.

رابعاً - الإجراء المقترح

٢٦ - قد يرغب الاجتماع العام في الموافقة على تقارير تحديد النطاق، والشروع في إعداد التقييمات الإقليمية الخمسة المقترحة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة المحيطات المفتوحة وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنتدى لينظر فيها الاجتماع العام في دورته السادسة.

نهج التقييم الإقليمي ودون الإقليمي للمناطق الأربع الذي أوصى به الاجتماع الإقليمي المشترك لتحديد النطاق

النهج الإقليمي/دون الإقليمي كما اقترحه الاجتماع المشترك لتحديد النطاق

المنطقة	المناطق دون الإقليمية	البلدان/الأقاليم
أفريقيا	شرق أفريقيا والجزر المحاورة	جزر القمر، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وجزيرة مايوت، ^(أ) وريونيون، ^(أ) ورواندا، وسيشيل، والصومال، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا
	الجنوب الأفريقي	أنغولا، وبوتسوانا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وزامبيا، وزمبابوي
	وسط أفريقيا	بوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، والغبون، وسان تومي وبرينسيبي
	شمال أفريقيا	الجزائر، ومصر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس، والصحراء الغربية
الأمريكتان	غرب أفريقيا	بنن، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو
	أمريكا الشمالية	كندا، والولايات المتحدة الأمريكية
	أمريكا الوسطى	بليز، وكوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما
	منطقة البحر الكاريبي	أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، وكوبا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، ^(ب) وغرينادا، وهايتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وترينيداد وتوباغو. ويجوز أن تشمل (جزر) منطقة البحر الكاريبي الأقاليم البريطانية، والفرنسية، والهولندية الواقعة فيما وراء البحار
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، وبوليفيا (دولة متعددة القوميات)، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وغيانا، وباراغواي، وبيرو، وسورينام، وأوروغواي، وفنزويلا (جمهورية البوليفارية). وقد تشمل هذه الدول غيانا الفرنسية	
آسيا والمحيط الهادئ	أوقيانوسيا	أستراليا، وفيجي، وكيريباتي، وجزر مارشال، وميكرونيزيا (ولايات المتحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، ^(أ) وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، أقاليم جزر المحيط الهادئ: جزر كوك، وكاليدونيا الجديدة، وساموا الأمريكية، وتوكيلاو، ^(أ) وبولينزيا الفرنسية، ^(أ) ونيوي، ^(أ) وغوام، ^(أ) وكومونولث جزر ماريانا الشمالية، وجزيرة بيتكيرن، وواليس وفوتونا. الجزر المحيطية والجزر المحاورة لانتاركتيكا في منطقة المحيط الهادئ (أو في منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي)
جنوب شرق آسيا	جنوب شرق آسيا	بروني دار السلام، وكمبوديا، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وفيت نام
	شمال شرق آسيا	الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واليابان، ومنغوليا، وجمهورية كوريا

المنطقة	المناطق دون الإقليمية	البلدان/الأقاليم
	جنوب آسيا	أفغانستان، وبنغلاديش، وبوتان، والهند، وإيران (الجمهورية الإسلامية)، وملاياف، ونيبال، وباكستان، وسري لانكا
	غرب آسيا	البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن (شبه الجزيرة العربية)، والعراق، والأردن، ولبنان، ودولة فلسطين، والجمهورية العربية السورية (المشرق)
أوروبا وآسيا الوسطى	أوروبا الوسطى والغربية	ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، والجبل الأسود، وبولندا، ورومانيا، وصربيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا (أوروبا الوسطى)
		أندورا، وأستراليا، وبلجيكا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وآيسلندا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، وليختنشتاين، ولكسمبرغ، ومالطة، وموناكو، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، وسان مارينو، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أوروبا الغربية)
	أوروبا الشرقية	أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، والاتحاد الروسي وأوكرانيا
	آسيا الوسطى	كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان

(أ) إقليم ما وراء البحار.

(ب) استناداً إلى أسباب اجتماعية - اقتصادية، وثقافية، وتاريخية يمكن اعتبار الجمهورية الدومينيكية كجزء من أمريكا الوسطى، وغيانا كجزء من منطقة البحر الكاريبي.